سياسة تشغيل خريجي الجامعات في الجزائر منذ 1998
دراسة برامج عقود ما قبل التشغيل -

The policy of operating university graduates in Algeria since 1998

- Case study of pre-employment contract programs -

ط.د. عمرة مهديد قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3

ملخص الدراسة:

تمثل قضية البطالة احدى المشكلات الأساسية والخطيرة على أي مجتمع ، وتكتسي مسألة البطالة خطورتها من كونها تمثل جزءً غير مستغلا من الطاقات الانتاجية للمجتمع، وليس هناك أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل من الشباب سوى أن تكون هذه النسبة من فئة حاملي الشهادات الجامعية ، والجزائر لم تكن بمنأى عن تلك المشكلة في مراحل مختلفة من تاريخها، وخاصة في فترة نهاية التسعينيات عندما ارتفع عدد السكان بشكل ملحوظ وبدأت الاحتياجات المجتمعية في التزايد وقل نصيب الفرد نسبيا من الناتج الوطني وتأثر الاقتصاد الوطني بعدد من الهزات وعن الوقت الحاضر أصبحت بطالة خريجي الجامعات أكبر وأهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر. لذلك عملت الجزائر على ايجاد الحلول المناسبة لهذا الوضع عبر مجموعة من الآليات ، وحيث أن محاولة اكتشاف نتائج هذه الآليات كانت **السبب** المباشر في اختيارنا لهذا الموضوع، الذي يعتبر موضوعا في غاية **الاهمية العملية** كونه يحمل بعدا اجتماعيا وآخر اقتصاديا وسياسيا لنفس المشكلة، والأهم من ذلك أنه يتعلق بأهم مورد وهو المورد البشري الجامعي الذي سيتحمل على عاتقه فيما بعد مسؤولية تسيير الموارد الاخرى، ولهذا **تهدف** هذه الدراسة إلى تحليل نتائج برامج عقود ما قبل التشغيل بمختلف صيغها التي وضعتها الجزائر لتشغيل خريجي الجامعات باعتبارها البرامج الاكثر توجها من قبل فئة خريجي الجامعات.

الكلمات المفتاحية:

البطالة، الشباب، خريجي الجامعات، الجزائر.

Résumé de l'étude:

Le chômage Le chômage est un problème grave, parce qu'il est une partie inexploité des capacités de production de la communauté, il n'y a pas plus dangereux pour toute communauté de la présence d'un grand nombre de jeunes chômeurs seulement que ce pourcentage soit les diplômés universitaires catégorie, l'Algérie a connu ce problème à différentes étapes de son histoire , surtout à la fin de la période des années nonante où la population a augmenté et a commencé aux besoins de la société à croître et à dire relativement par habitant produit national brut et l'économie nationale affectée par un certain nombre de crises et de l'université de chômage actuellement diplômés est devenu les plus grands problèmes sociaux en Algérie. L'étude vise à analyser les résultats des programmes de contrats de pré-emploi dans les différents formats développés par l'Algérie pour le

fonctionnement des diplômés universitaires. Nous avons les problèmes suivants: **Quelle est la forme la plus importante de contrats de pré-emploi développés par l'Algérie en tant que politique de l'emploi pour les diplômés universitaires? Dans quelle mesure ces programmes ont-ils permis de faire face au chômage de cette catégorie depuis sa création?**

Mots-clés:

Chômage, jeunes, diplômés universitaires, Algérie

مقدمة:

حظيت عملية صنع سياسة التشغيل باهتمام العديد من الباحثين خاصة اذا ما تعلق الامر بسياسة التشغيل الموجهة لحاملي الشهادات الجامعية كونها أكثر فئة معرضة لمشاكل البطالة في الوقت الحالي، ففي ظل الموارد المالية الشحيحة والمصادر الطبيعية المصادرة، آخذين بعين الاعتبار نسبة المواليد وأعداد الخريجين المتزايدة ومحدودية النمو والتوسع الاقتصادي والتخلف .... فإن فرص العمل المتاحة لهذه الفئة محدودة للغاية، وهي الازمات والمشاكل التي تشترك فيها أغلب البلدان العربية وعلى رأسها الجزائر ، ولأن الجزائر بلد ريعي بالدرجة الأولى فقد اعتمدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على مداخيل النفط في تنفيذ مختلف البرامج الموجهة لمواجهة مختلف المشاكل الكبرى وعلى رأسها مشكلة التعامل مع بطالة خريجي الجامعات، فقد اعتمدت الجزائر على العديد من البرامج لمواجهة بطالة خريجي الجامعات ، وكان على رأسها برامج عقود ما قبل التشغيل بصيغها المختلفة .، أمام هذه المعطيات يأتي التساؤل الكبير الذي يطرح نفسه **كإشكالية** للبحث:

ما هي أبرز صيغ عقود ما قبل التشغيل التي وضعتها الجزائر كترجمة لسياسة تشغيل خريجي الجامعات ؟ وإلى أي مدى تمكنت هذه البرامج من معالجة بطالة تلك الفئة منذ ظهورها؟

تم **تقسيم** الموضوع الى مايلي:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المحور الثاني: نظرة حول مسار سياسات التشغيل في الجزائر

الفصل الثالث: برامج عقود ما قبل التشغيل كآليات لتشغيل خريجي الجامعات في الجزائر منذ 1998

المحور الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

مفهوم السياسة العامة :

تعريف توماس داي:

" السياسات العامة هي كل ما تقرر الحكومة عمله أو عدم عمله[1]"

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن السياسة العامة تتضمن جانبين: التقرير(أي القيام بشيء ما)، والإقرار(الامتناع عن القيام بشيء ما) وبالتالي فحتى صمت الحكومة حيال أمر ما يعد سياسة عامة أيضا.

تعريف كارل فريدريك:

"السياسة العامة برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة أو المحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو تحقيق غرض مقصود[2]"

وبالتالي فالسياسة العامة :

" مجموع الاجراءات والبرامج التي تضعها الحكومة لحل مشاكل المجتمع التي تتطلب تدخل "

تصنيفات السياسة العامة:

سياسات اقتصادية، سياسات رمزية..... سياسات اجتماعية وعلى رأسها سياسة التشغيل

ومنه "**سياسة التشغيل**: هي السياسة العامة ذات الطابع الاجتماعي التي تهدف إلى توفير فرص العمل للعاطلين عنه، وبالتالي حل مشكلة البطالة أو التخفيف من حدتها" وهناك سياسات تشغيل سلبية وأخرى ايجابية .

أهداف سياسة التشغيل:

حددت أهداف السياسة التشغيلية في النقاط التالية:

- مكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية واضحة.
- تحسين اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق.
- تنمية ثقافة المقاولة.
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل.
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.
- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل. [3]

كما تصنف أهداف سياسة التشغيل إلى:

الأهداف الاجتماعية:

- ايجاد فرص العمل اللائقة من خلال الحصول عليها من مكاتب العمل، أو سوق العمل أو غيرها من الجهات.

الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

- ايجاد اليد العاملة ذات التقنيات العالية
- الاهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض والطلب.
- خلق مناصب أكثر انتاجية من خلال اشراك الافراد في الحياة الاقتصادية.

ثانيا: أنواع سياسات التشغيل: حددت حسب عدة معايير:

أ. من حيث طبيعة النظام الاقتصادي للدولة: نميز بين نوعين:

فلما كانت لسياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام السائد، يمكن التمييز بين سياستين للتشغيل:

- **سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الرأسمالي:**

تركز سياسات التشغيل في ظل هذا النوع من الأنظمة على اعتبار قوة العمل سلعة يتحدد ثمنها انطلاقا من قانون العرض والطلب في سوق العمل، وبهذا فهي تعارض فكرة التدخل المباشر للدولة في توفير فرص العمل لأفراد القوى العاملة.

- **سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الاشتراكي:**

يعتبر صانع سياسات التشغيل في ظل هذا النظام العمل مصدرا لكل القيم وحقا لكل مواطن، بل إنه واجب عليه، ويجب على الدولة التدخل في توفير فرص عمل لأفراد القوى العاملة الراغبين فيه، مع ضمان حرية الاختيار والاستقرار.[4]

إن هذا الاختلاف في النظرة للعمل أدى بالضرورة إلى اختلاف النظرة لعملية التشغيل، والتي يقصد بها استخدام القوة العاملة في إحدى الفعاليات الاقتصادية (الإنتاجية أو الخدمية)، ففي الوقت الذي تعتبر في النظام الرأسمالي مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، فإنها تعتبر في النظام الاشتراكي هدفا في حد ذاته.

ب. من حيث البرامج: وتنقسم إلى:

سياسات تشغيل سلبية أو غير النشطة:

تشمل تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة والتعويض عن التقاعد المبكر[5]. وفي هذا السياق فإننا نضع أنفسنا في سياق اجتماعي للعملية حيث تتم العملية بمحاولة توظيف أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات ولذلك تندرج هذه السياسة ضمن منظور الفترة القصيرة، أين يتمثل الهم الأساسي للسلطات العمومية في امتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة. ويتنافى منطق هذه السياسة مع وجود أية ديناميكية في سوق العمل، ودون أن يصل طموحها إلى غاية زيادة مستوى الطلب على العمل في الاقتصاد (خلق مناصب شغل). كما يمكن الإشارة في الأخير إلى أن هذا المنطق في مقاربة عملية التشغيل لا يولي أهمية كبيرة لجودة العمل لاسيما من زاوية الدخل[6].

سياسات تشغيل ايجابية أو نشطة:

سياسات التشغيل النشطة هي مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل.

كما تتضمن الخلق المباشر للوظائف، وإعانات الاستخدام، والأشغال العامة، ومساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم، وتدابير تشجيع الحراك. حيث تعتبر إيجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل. [7]

المحور الثاني: نظرة حول مسار سياسات التشغيل في الجزائر:

سياسات التشغيل الأولية (بعد الاستقلال وإلى غاية التسعينيات): تميزت هذه المرحلة بـ:

مغادرة 900 ألف فرنسي من الجزائر مما ترك مناصب شغل شاغرة.

معدل البطالة غداة الاستقلال كان يقدر بـــ33 %

انتهاج سياسة التسيير الذاتي [8]

انتهاج سياسة التسيير الاشتراكي

جدول رقم (1) يمثل عدد العمال بالقطاع الفلاحي خلال الفترة 1964- 1965 (مرحلة التسيير الذاتي)

الولايات	اليد العاملة في القطاع الخاص		اليد العاملة في القطاع المسير ذاتيا		المجموع
	المجموع	%من الكلي	المجموع	%من الكلي	
الجزائر	28.250	30.67	63.87	69.33	92.120
عنابة	75.350	85.5	12.835	14.50	88.185
قسنطينة	124.325	90.68	12.780	09.32	137.105
المدية	117.770	96.69	04.035	03.31	121.805
وهران	39.300	52.34	35.785	47.66	75.085

المصدر: عيسى آيت عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر - انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية-**، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، 2010)، ص92.

فحسب الجدول فقد أخذ القطاع الفلاحي أكبر نصيب في تشغيل اليد العاملة الجزائرية في أغلب الولايات الجزائرية، ويفسر ذلك بكون أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف و أميون، وبالتالي لا يملكون إلا الاراضي التي قاموا بتسييرها بعد الاستعمار.

المرحلة الاشتراكية : تميزت بنظام المخططات:

الخطة الثلاثية 1967 - 1969

المخطط الرباعي الاول 1970- 1973 (صناعات قاعدية)

المخطط الثاني 1974- 1977 (تقويم المحروقات)

نتائج التشغيل من خلال المخططات الاشتراكية:

استثمارات المخطط سمحت بإيجاد ما يزيد عن 100.000 فرصة عمل جديدة.

المخطط 1974 الى 1977سمح بإحداث 450000 منصب شغل غير زراعي أي بمعدل نمو سنوي 8.3 بالمئة

قفز عدد العمال المشتغلين عام 1967 من 1.75 مليون عامل إلى 2.65 مليون عامل سنة 1977

نتائج التشغيل خلال مرحلة اعادة الهيكلة (بعد الأزمة الاقتصادية 1986):

تدهور ايرادات المحروقات بنسبة 50 بالمئة (سعر البرميل الواحد إلى 10 دولارات فقط)

انخفاض معدل النشاط نتيجة تدهور الطاقة الانتاجية لم يخلق سوى 84000 فرصة عمل خلال فترة 1985 – 1989

تسريح ما يعادل 112000 عامل خلال نفس الفترة. [9]

جدول رقم(2): يمثل تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994- 1997:

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: عامر هواري، حيزية قاسم ، **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول : تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، المنعقد بـ جامعة الجزائر3، يومي 9/8 ديسمبر 2014.

مؤشرات التشغيل خلال مرحلة التسعينيات

دخول 250000 الى 30000 وافد جديد إلى سوق الشغل ونمو نسبة النساء الوافدات إلى سوق العمل من 125000 سنة 1992 إلى 487000 سنة 1996

التزايد المستمر في استعمال الآلات [10]

جدول رقم (3) يوضح اعداد البطالين ونسب البطالة خلال الفترة 1990- 1999 الوحدة: بالملايين

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
اعداد البطالين	1.16	1.23	1.52	1.66	2.11	2.20	2.31	2.38	2.52	2.43
النسب المئوية	19.7	20.3	21.3	23 .1	24.4	28.3	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: : حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري)، 2014/2013، ص97.

النتيجة:

نسب البطالة أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية من بينها:

برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية E.S.I.L [11]

برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة T.U.P.H.I.M.O [12]

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:(A.N.S.E.J) [13]

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (C.N.A.C) [14]

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:A.N.G.E.M [15]

برامج عقود ما قبل التشغيل

المحور الثالث: برامج عقود ما قبل التشغيل كآليات لتشغيل خريجي الجامعات في الجزائر منذ 1998:

خلال النصف الثاني من الثمانينيات تغير دور الدولة في تعيين الخريجين وتغيرت معه كذلك مشكلة البطالة لتظهر بطالة الجامعيين اليوم بدلا من بطالة غير الجامعيين في السبعينيات.

يمثل الشكل الموالي تطور البطالة لدى خريجي الجامعات في الجزائر منذ التسعينيات وإلى غاية اليوم مقارنة بنسب البطالة بشكل عام:

شكل رقم (01) يمثل مقارنة بين تطور البطالة لدى خريجي الجامعات مع تطور نسبها بشكل عام في الجزائر خلال الفترة (1999- 2017):

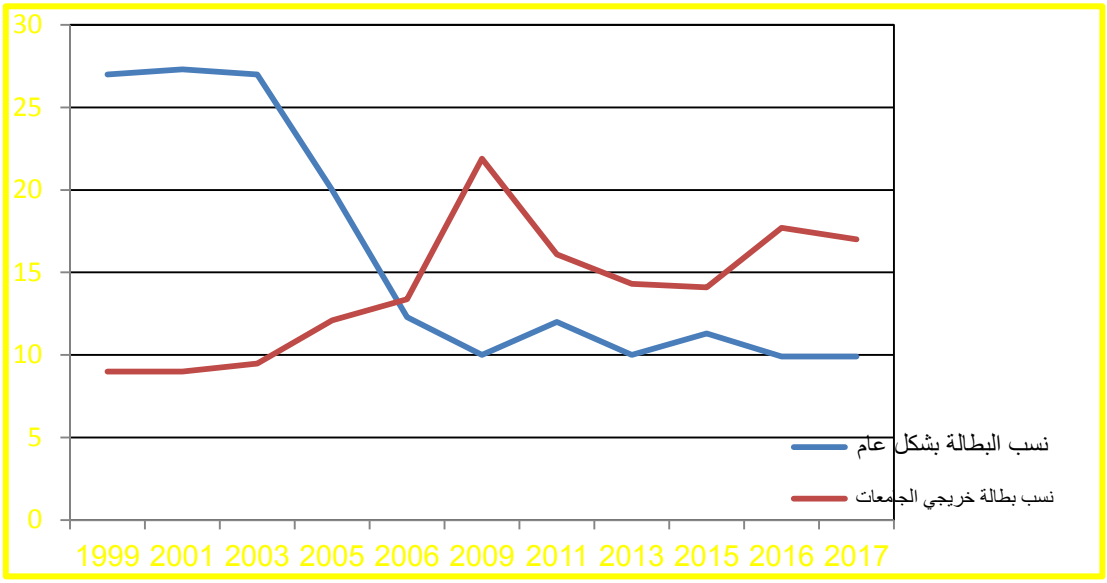

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع: سليم العقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر- ،(مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس – سطيف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، 2010/2009)**، ص 189. والمرجع: الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ومعطيات الديوان الوطني للاحصائيات، **احصائيات التشغيل والبطالة (2015- 2016)**. والمرجع: أسماء بلعربي، **واقع سياسة الادماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية – دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين العاملين ضمن جهاز المساعدة على الادماج المهني بمدينة بسكرة** ، (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014/2013) ، ص67. والمرجع: دلال بوعتروس، محمد بوكرب، **"اشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف(ميلة) ، العدد 01، جوان2015، ص100.

تحليل نتائج الشكل:

ارتفاع أعداد الوافدين من الجامعات إلى سوق الشغل، في مقابل ارتفاع عدد الطلبة الوافدين إلى الجامعات، حيث حطمت جامعات العاصمة وحدها رقما خياليا تجاوز 120 ألف طالب جامعي.

شكل رقم (02) يمثل تطور عدد طلبة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017:

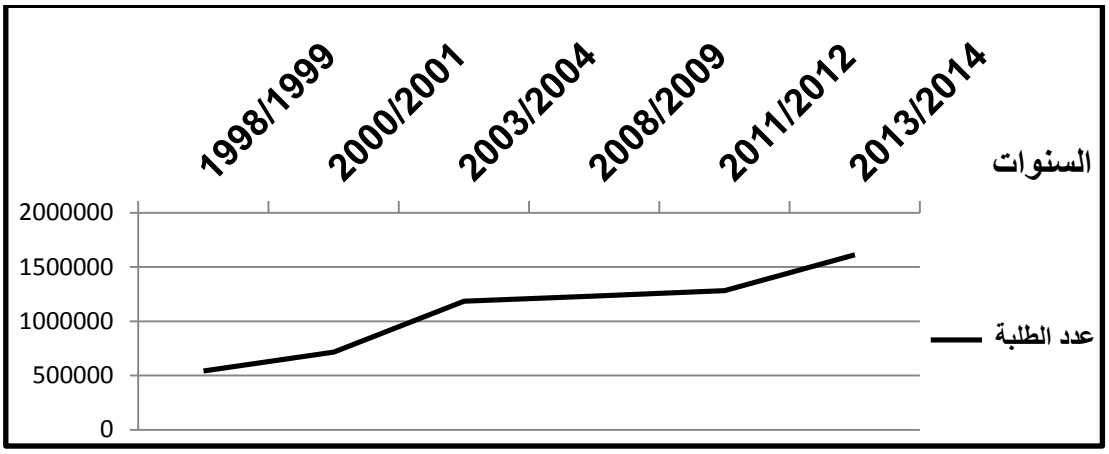

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احصائيات **عدد طلبة التعليم العالي (2014 - 2017)**، والمعطيات الواردة بتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **التنمية البشرية والبرامج الموجهة للشباب في الجزائر.**

أمام كل تلك التداعيات التي أصبحت الحكومة الجزائرية تدركها بشكل واضح خاصة وأنها ارتبطت بأهم فئة في المجتمع، رأت أنه لابد من التحرك الاستعجالي وتكريس مؤسسات ووكالات لاحتضان البرامج الكفيلة باحتواء ظاهرة بطالة خريجي الجامعات، وهذا ما سيتم التطرق له خلال العنصر الموالي..

برامج عقود ما قبل التشغيل الموجهة لخريجي الجامعات في الجزائر: تمثلت في:

1. برنامج عقود ما قبل التشغيل بالصيغة الأولية CPE/PID (ابتداء من سنة 1998) [16]
2. برنامج عقود ما قبل التشغيل بصيغة CID ضمن جهاز المساعدة على الادماج المهني DAIP [17]
3. برنامج عقد العمل المدعم ((CTA)) [18]

نتائج تنفيذ برامج عقود ما قبل التشغيل على تشغيل حاملي الشهادات الجامعية:

نتائج تنفيذ برنامج عقود ما قبل التشغيل بصيغة CPE/ PID:

جدول رقم(04) يمثل تطور مناصب العمل المستحدثة بالنسبة لخريجي الجامعات والمخصصات المالية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل (الصيغة CPE) خلال الفترة 1999-2008:

برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE		
السنوات	مناصب العمل المستحدثة	الغلاف المالي دج
1999	14006	1.397.793.000.00
2000	11543	1.116.010.800.00
2001	6614	646.004.000.00
2002	4683	427.033.000.00
2003	4805	436.945.000.00
2004	52172	3.028.000.000.00
2005	48718	6.418.600.000.00
2006	41375	5.822.840.000.00
2007	62382	8.688.130.000.00
2008	55977	8.667.740.000.00

المصدر: رشيد شباح، **ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر – دراسة حالة ولاية تيارت-**، (مذكرة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان - ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، مدرسة الدكتوراه)، 2012/2011، ص193 ،194.

جدول رقم(05) يمثل تطور نسب ومناصب العمل المستحدثة في اطار برنامج عقود ما قبل التشغيل (الصيغة PID) بالنسبة خريجي الجامعات للفترة 2009-2016:

السنوات	النساء %	الرجال %	مجموع المناصب
2009	75	25	21929
2010	74.5	25.5	48843
2011	77.5	22.5	46218
2012	79.0	21.0	27 000
2013	80.0	20.0	38 058
2014	79.3	20.7	38 795
2015	78	22	37 818
2016	00	00	00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول **التنمية البشرية والبرامج الموجهة للشباب في الجزائر**، مرجع سابق، ومعطيات وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة ، **احصائيات التشغيل في اطار برنامج عقود ما قبل التشغيل PID (2012-2016).**

جدول رقم (06) يمثل توزيع التنصيبات المسجلة في صيغة عقود ما قبل التشغيل بصيغة (CID) الخاصة بخريجي الجامعات خلال الفترة 2008- 2017:

السنوات	عدد المستفيدين	المجموع
2008	48002	741.322
2009	89101	
2010	99691	
2011	269746	
2012	75671	
2013	43548	
2014	39745	
2015	38495	
2016	29402	
2017(الى غاية مارس)	7921	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل، **احصائيات التشغيل في اطار جهاز المساعدة على الادماج المهني(2008- 2017).**

شكل رقم(3) يمثل نصيب عقود CID من التنصيبات بالنسبة لبقية عقود جهاز الادماج المهني خلال الفترة 2008-2017:

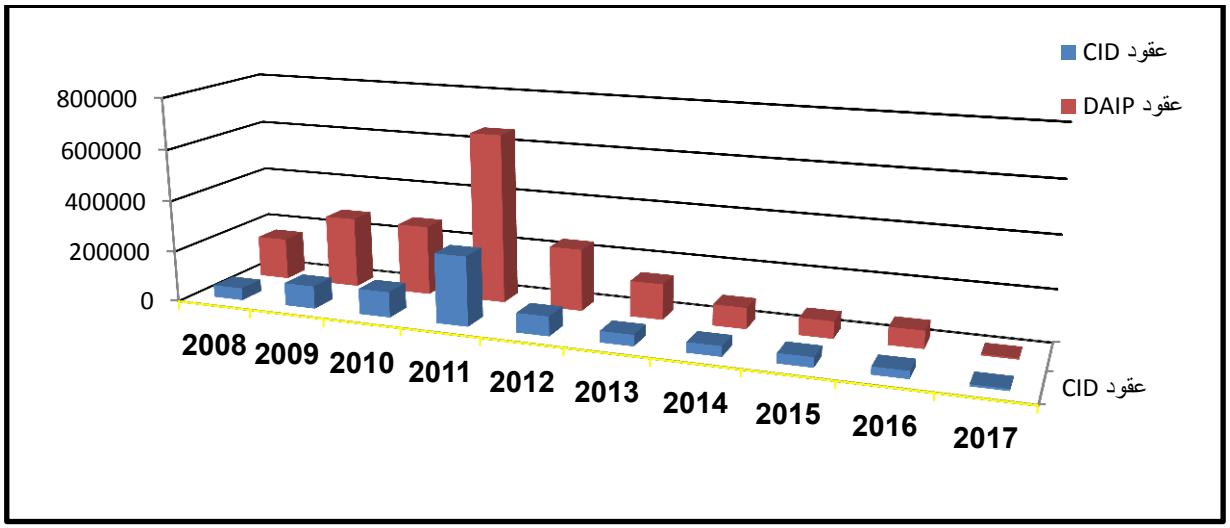

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الجدولين(5) و(6)

جدول رقم (07) يمثل توزيع التنصيبات المسجلة في صيغة عقود العمل المدعم (CTA) الخاصة بخريجي الجامعات خلال الفترة 2008-2017:

السنوات	عدد التنصيبات	المجموع
2008	0000	81042
2009	4174	
2010	10126	
2011	13595	
2012	21613	
2013	26176	
2014	25 482	
2015	21 875	
2016	20 039	

2017 (الى غاية مارس)	5358	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي ، **احصائيات التشغيل في اطار عقود CTA (2008-2017).**

يظهر من خلال نتائج الاشكال والجداول أن خريجو الجامعات تمكنوا من الاستفادة من عقود العمل المدعم بشكل كبير جدا خاصة خلال الفترة 2014-2016 ، حيث فاقت نسب الاستفادة بالنسبة لبقية الفئات الأخرى، على عكس الصيغة الأخرى (CID) التي لاحظنا فيها العكس، على الرغم من أن هذه الفترة تمثل سنوات تطبيق سياسة التقشف، ويؤكد هذا السيد شعلال مدير الوكالة الوطنية للتشغيل أن الأزمة الحالية التي تمر بها الجزائر كانت إلى حد ما "إيجابية" على عالم الشغل، بفضل القرارات المتخذة لتقليص الاستيراد وتشجيع الاستثمار الذي يخلق مناصب الشغل، التي تنامت في قطاعات عديدة، منها الفلاحة والسياحة وحتى النشاطات الصناعية. ففي السابق كان توجيه أكثر من 82 % من المسجلين في برنامج الإدماج المهني إلى الإدارة، أما اليوم فإن 93 % منهم يوجهون إلى القطاع الاقتصادي و7 بالمائة فقط إلى الإدارات العمومية. [19]

يمكن تفسير ارتفاع عدد المناصب في عقود العمل المدعم CTA بتجميد العقود الخاصة بالقطاع الاداري، وبالتالي توجه الأغلبية إلى عقود العمل المدعم، خاصة أنها تتميز بكونها الأكثر حظا في الادماج المهني للمتعاقد، كونها تتعلق بالقطاع الاقتصادي الخاص بشكل أكبر، كما أنها تتميز بوجود نسبة مساهمة للمستخدم يمنحها تضاف إلى نسبة مساهمة الدولة في أجر المتعاقد.

تقييم سياسة تشغيل خريجي الجامعات في الجزائر:

<u>بعض الايجابيات</u>:

مؤشرات النجاح لبرنامج عقود ما قبل التشغيل بالصيغة الأولية، ترجع الى عدد الطلبة القليل نسبيا خلال نهاية التسعينيات حيث لم يتجاوز 391.872 خلال السنة الجامعية 1999/1998 بينما يبلغ الآن 1.613 .000أي خلال السنة الجامعية 2017/2016، ومنه فإن هذا البرنامج لقي نوعا من النجاح لتزامنه مع الظروف الايجابية التي كانت كلها في صالح التنفيذ الفعال لهذا البرنامج.

<u>بعض السلبيات :</u>

- الأجرة الشهرية المنخفضة ومدة العقد القصيرة وغير قابلة للتجديد إلا لمرة واحدة ولفترة أقصر.

- البرنامج لم يتمكن من امتصاص طلبات التشغيل لدى خريجي الجامعات الباحثين عن الشغل بشكل فعال وظل معدل البطالة مرتفع لدى خريجي الجامعات حيث بلغ 21.9% سنة 2009، ونسبة 20.3 %سنة 2010.
- برنامج مؤقت ولا يحمل أي مادة في وثيقة العقد المتعلق به تشير إلى امكانية الترسيم أو الحصول على التقاعد.

الخاتمة

مجموعة صيغ عقود ما قبل التشغيل التي وضعتها الحكومة كترجمة لسياسة تشغيل خريجي الجامعات في البداية وبالتحديد سنة 1998 استفاد منها العديد من حملة الشهادات الجامعية، حيث لم يكن عددهم كبير بالشكل الذي لا يحقق فيه البرنامج الكفاية من امتصاص الطلبات. وفي الوقت ذاته كانت الظروف الاقتصادية مناسبة لتنفيذ هذه السياسة ,

أما تزامنا مع تزايد أعداد الخريجين خاصة بعد تطبيق نظام الـ ل م د بداية من سنة 2004، اصبح البرنامج لا يمثل حلا لهذه الفئة ، ولازالت العلبة السوداء كما عبر عنها دافيد استون تتلقى تغذية راجعة من هذه الفئة ومن من يمثلها من لجان ومنظمات ونقابات . وعليه فهي سياسة ترقيعية ومؤقتة ولا يمكن الركون اليها لحل مشكلة خريجي الجامعات في الجزائر .

هوامش البحث:

[1] عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة – النظرية والتطبيق-**، المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر، القاهرة: ، 2010، د ط ، ص7.

[2] يوسف حميطوش، **محاضرات في مقياس السياسة العامة**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2015/2014.

[3] عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000- 2011**، مجلة الباحث، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة ورقلة- ، العدد 10 ، 2012، ص 192.

[4] هاجر غانم، أمينة بودراع، **تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر و محاربة البطالة**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المنعقد بـ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، بتاريخ: 16/15 نوفمبر 2011.

[5] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سابق**، ص 192.

6 الطاهر لطرش، **الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المنعقد بـ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، بتاريخ: 16/15 نوفمبر 2011.

[7] راضية بوزيان، **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسيّة النشيطة للحدّ من البطالة في الجزائر- مقاربة سوسيو-اقتصادية-**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد بـ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، بتاريخ: 16/15 نوفمبر 2011.

8 سوسن بوصبيعات ، **الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية** ، (مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، 2007/2006)، ص27.

[9] بوجمعة كوسة ، **سياسات التشغيل في الجزائر " عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة"- دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف**، (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة- ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، معهد علم الاجتماع، 2006/2005)، ص75.

[10] عبد الوهاب بن بريكة، ليلى بن عيسى، **سياسات التشغيل في الجزائر منذ الاصلاحات**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، المنعقد بـ جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 13/ 14 افريل 2011.

[11] حمزة عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 126.

[12] فارس شلالي، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001- 2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005- 2009**، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، 2005/2004)، ص 100.

[13] راضية بزو، **دور وكالة التشغيل الوطنية في الحد من بطالة خريجي الجامعات 2008- 2012 – دراسة وتحليل لجهاز المساعدة على الادماج المهني وعقد العمل المدعم**، (مذكرة ماستر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011)، ص45.

[14] Abdelkader Derbel, "**politique de privatisation dans les paysarabes "** , Revue du GNEAP(Alger) , N03, 1999, p3.

[15] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد6 ، الصادرة بتاريخ 25جانفي 2004.

[16] بوجمعة كوسة، **مرجع سابق** ، ص87.

[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 2،3 من المرسوم التنفيذي رقم 126/08، المؤرخ في 19 افريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، **الجريدة الرسمية**، العدد 22، الصادرة بتاريخ: 24 ربيع الثاني 1429، الموافق لـ 30 افريل 2008.

[18] راضية بزو، **مرجع سابق**، ص68.

[19] يومية المساء الجزائرية، **المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل في حوار مع "المساء" ، الوكالة تتطور في كل المجالات، وأصبحنا نتحكم في 60% من سوق العمل**، العدد 6032 ، 2016/09/11.